

متطلبات عولمة المصارف في الجزائر

أ. / ميلودي كريم*

Abstract:

Un grand nombre de discours sur la mondialisation au cours des dix dernières années du XXe siècle et le début du nouveau millénaire, et de devenir le discours des économistes, des sociologues et des politiciens, en particulier dans les milieux universitaires, les médias et les tendances intellectuelles. Influencé par les institutions bancaires algériennes telles que le reste des institutions économiques et des membres de la mondialisation communauté économique et financière à la lumière des variables globales actuelles, définit la mondialisation de la banque selon une nouvelle base

Les mots clés: Effets de la mondialisation, Banques, Système bancaire algérien.

ملخص:

كثر الحديث عن العولمة في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين وفي بداية الألفية الجديدة، وأصبحت حديث الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين خاصة في الأوساط الجامعية والإعلامية والتيارات الفكرية. وتأثرت المؤسسات المصرفية الجزائرية مثل بقية المؤسسات الاقتصادية وأفراد المجتمع بالعولمة الاقتصادية والمالية في ظل المتغيرات العالمية الحالية، فتعرف عولمة مصرفية وفق أسس جديدة.

الكلمات المفتاحية: آثار العولمة، مصارف، الجهاز المصرفي الجزائري.

* أستاذ مساعد (أ) - مدرسة الدراسات العليا التجارية (م. و. للتجارة سابقا) - الجزائر

مقدمة:

تشير الكثير من التحولات، الظواهر، الانعكاسات والتطورات والدراسات الخاصة بالعملة أن لها تأثير واسع على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، يمكن أن تكون هذه الآثار إيجابية أو سلبية وعلى هذا الأساس تصبح المهمة الملقة على عاتق المسؤولين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الإيجابيات وتقليل من الآثار السلبية، وتتمثل تلك الآثار في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية والتحول إلى المصارف الشاملة، وتنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية وضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل واحتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والاندماج المصرفي وخصوصة المصارف وإضعاف قدرة المصرف المركزي على التحكم في السياسة النقدية.

(1) ماهية العملة:

إن ظاهرة العملة هي من أوسع القضايا انتشاراً وأكثرها إثارة للجدل بين المفكرين والمتقنين، إذ يندر أن تعقد ندوة في أي موضوع دون أن يتطرق النقاش إلى ظاهرة العملة¹. وعلى الصعيد الاقتصادي شهد العالم في تلك الفترة تحولات وتغيرات سريعة فتطورت التجارة الدولية وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر، وبرزت التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتعددت أشكال العلاقات العابرة للحدود الجغرافية بين مختلف دول المعمورة، والأكثر من ذلك التطور المذهل في المجال التكنولوجي والمعلوماتي من خلال تطور الاتصالات وظهور شبكة الإنترنت. ولا شك أن العالم يعيش حالياً لحظة العملة، وما زال يتعرف على مقدماتها، لكن العالم لا يعرف على الإطلاق إلى أين تتجه العملة؟ وما هي نهاياتها؟ وتبدو العملة حالياً وفي ظل المعطيات والحقائق القائمة والملاحظة، كمجرد فصل جديد في التاريخ الإنساني².

(1-1) دلالات العملة:

إن الاتجاه الاقتصادي الأكثر بروزاً في العالم، والذي لعب دوراً واضحاً في تغيير معالم الاقتصاد العالمي وفي التأثير على كل القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المصرفي، هو الاتجاه نحو العملة المالية.

⊕ مدخل للعملة:

تعتبر العملة عن إرادة قوية نحو حيابة السيطرة والهيمنة المصرفية. وإذا كان البعض قد حاول أن يخلط ما بين العملة والعالمية باعتبار أنهما شيئاً واحداً، فإن العملة شيء والعالمية شيء آخر. فالعالمية مجرد انفتاح على العالم أما العملة تجاوز مرحلة الانفتاح على العالم إلى مرحلة الاندماج في السوق العالمي واحتلال مركز متين³. وبمعنى آخر فهي تعني بداية اختراق الأسواق العالمية وعدم الرجوع إلى الخلف، بل لامتداد دائماً إلى الأمام ثم التمركز والتوسع فيها وبشكل دائم ومستمر والحيابة المتنامية لقطاعات متزايدة من الأسواق الدولية ومن ثم التمركز الجغرافي واسع المدى مما يحقق الهيمنة والسيطرة، وقد تتطلب القضاء على المنافسة أو إزاحة الآخر والإحلال محله أو النفوذ عليه.

✚ العولمة الاقتصادية:

إن العولمة الاقتصادية نظام جديد حديث متناقض على نحو فخ من الوقائع اليومية، أفرزته المعطيات الاقتصادية والسياسية الدولية الجديدة، ليعمل على جعل من العالم قرية صغيرة لفتح الأسواق والحدود أمام التكنولوجيا، نظم الاتصال والثقافة. فقد تزامنت مع امتداد التحولات في عقد التسعينات من القرن الماضي بظهور أزمات مالية عميقة تمثلت في نزوح الاستثمارات، انخفاض أسعار العملات، تدهور قيم الأسهم والسندات وانخفاض شديد في احتياطات الصرف لأهم العملات الأجنبية⁴. وتحليل كلمة "العولمة" لغويا يعني تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهي مستنبطة من كلمة "عالم"، ومن "عولم يعولم عولمة"⁵.

- تعريفها:

يمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها تعني تحرير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات الوطنية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها للتقائي لقوى جديدة، أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية، تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة⁶. والعولمة، إذن، ظاهرة تجارية اقتصادية في الجوهر ومحركوها هم المستثمرون وأرباب التجارة والمؤسسات الكبرى، وتتجلى بوضوح في الجانب الاقتصادي أكثر مما تتجلى في غيره من المجالات الأخرى، وهو الأكثر اكتمالا، والأكثر تحققاً على أرض الواقع.

- ومظاهرها:

- تبدو ملامح العولمة الاقتصادية من خلال جملة من المظاهر التي منها⁷:
- الإقبال الشديد على التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية المدهشة؛
 - تعاظم دور المؤسسات متعددة الجنسيات، وتنامي أرباحها، واتساع أسواقها، وتزايد نفوذها في التجارة الدولية والعالمية؛
 - إثارة المشكلات الاقتصادية وتدويلها مثل الفقر والأمية، والتلوث وحماية البيئة؛
 - وتزايد دور التقنيات والتغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج، ولا يخفى تأثير ذلك على الاقتصاد العالمي.

✚ العولمة المالية:

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك، فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا، فعمرها لا يتجاوز أربعين سنة على أكثر تقدير، حيث تتمثل العولمة المالية في ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول وبدأت تتجسد أكثر فأكثر تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين 1979 و1982، لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى.

- تعريفها:

تعني مصطلح العولمة المالية إلى عملية تحرير الشبه الكامل لحركة رؤوس الأموال وخلق سوق رأس مالي متكامل وموحد لتصبح هذه الأسواق غير منفصلة عن بعضها البعض مما يمكن لجميع المؤسسات متعددة الجنسيات والقطاع المالي أو المصرفي بالأخص أن تقترب أو تستثمر وهذا باستخدام كافة الأدوات المالية القائمة (كالمضاربة في الأوراق المالية)⁸.

- ومظاهرها:

- من المظاهر الرئيسية للعولمة المالية هي تعاظم دور رأس المال، فأصبح الاقتصاد العالمي تديره وتتحكم فيه أهم البورصات العالمية مثل داو جونز DOW JONS، ناسداك NASDAQ، نيكاي NYSE، داكس DAX، وغيرها، والتي بواسطتها تنقل رؤوس الأموال من مستثمر إلى آخر داخل الدولة أو بين الدول دون أي عوائق أو صعوبات:
- العامل الأول هو تطبيق معظم الدول سياسات التحرير المالي عبر التحرر من قيود وحواجز التشريعات المحلية التي تعيق حركة انتقال رؤوس الأموال وسن تشريعات جديدة تشجع هذه الحركة، فلقد تحررت المعاملات المالية بشكل كبير؛
 - والعامل الثاني هو بروز التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال، حيث أدى اجتماع التحرير الكامل والجزئي لحركة انتقال رؤوس الأموال مع الثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال إلى تسريع عملية اندماج الأسواق والى إعادة صياغة النظام المالي الدولي بصورة جذرية، حيث فتح هذا النظام الجديد أمام الدول والمؤسسات مصادر جديدة للتمويل، كما أتاح لها استعمال أدوات مالية جديدة في الأسواق المالية، وبالتالي مكنها من تنويع فرص الاستثمار.

✚ والعولمة المصرفية:

في ظل بيئة دولية جديدة معولمة بعد ما كان المصرف تقليدياً، اتضح فصل كامل بين المصرف التجاري والمصرف الاستثماري بغياب الحدود بينهما، أصبح المصرف شاملاً يحمل صبغة دولية¹⁰.

- تعريفها:

- تحمل عولمة المصارف تحولاً من مصرف تقليدي لمصرف شامل من خلال عدد من المظاهر التي يمكن على أساسها تعريف المصرف المعولم¹¹:
- الاعتماد على أسس عملية للتسويق المصرفي في ظل بيئة دولية جديدة تحكمه ظروف عولمة تقوم على مبدأ التنويع في النشاطات المختلفة والمناطق الجغرافية المتعددة وكل القطاعات الاقتصادية؛
 - تقديم خط كامل من الخدمات المصرفية والمالية متعددة الأوجه المتزايدة من يوم للآخر؛
 - الانتقال من مصرف محلي إلى مصرف متعدد الجنسيات؛
 - الانتقال من مصرف ذي مكتب واحد إلى مصرف ذي فروع متعددة في من مناطق جغرافية متعددة وتوجه استثماري متعدد؛
 - التجمع القانوني لعدد من المصارف بغية العمل في أكثر من مجال إلى مؤسسات قابضة تتولى السيطرة على عملياتها الإدارية؛
 - والاندماج والمزج بين المؤسسات المصرفية في ظل محيط تنافسي لا يرحم قصد توفير عدة مزايا تنافسية.

- ومظاهرها:

- ترتكز العولمة المالية على ثلاثة مظاهر تعرف بالقاعدة الثلاثية¹²:
1. إزالة الحواجز بين الأسواق، تتمثل في إلغاء تجزئة الأسواق المالية والعمل على مستوى كبير من الأنشطة، حيث أصبحت تعمل في إطار سوق مالية واحدة تتميز بحركة رؤوس الأموال بكل حرية، وهذا بفضل إزالة بعض القوانين وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهدف من ذلك هو السماح بالاندماج وفسح المجال للمنافسة وتحويل المخاطر

- على المستوى العالمي، إذ لم تصبح هناك قيود وحدود تفصل بين الأسواق (سوق نقدي، سوق مالي، سوق مصرفي)؛
2. عدم الوساطة المالية: في ظل تنوع كفاءات التمويل، أدى إلى تغيرات جذرية على الممارسة المصرفية، أثرت بشكل كبير على دور الوساطة الكلاسيكية لتعطي ميلاد ظواهر حجب الوساطة والتوجه من التمويل غير المباشر نحو التمويل المباشر؛
3. والتقليص من التقنين المصرفي: أصبح تحرك رؤوس الأموال يتم بحرية بين المؤسسات المالية، إضافة لإلغاء مراقبة الصرف وانفتاح الأسواق النقدية على بعضها البعض، وتجسدت الظاهرة أكثر من خلال سياسة التقليص من تقنين النشاط المصرفي ومضمونها (تحرير أسعار الفائدة، التوجه نحو المصارف الشاملة، والتوسع في الأسواق المصرفية...).

1-2) التحليل الاقتصادي لظاهرة العولمة:

العولمة الاقتصادية نظام جديد حديث متناقض على نحو فخ من الوقائع اليومية، أفرزته المعطيات الاقتصادية والسياسية الدولية الجديدة، ليعمل على جعل من العالم قرية صغيرة لفتح الأسواق والحدود أما التكنولوجيا ونظم الاتصال، الثقافة. فقد تزامنت مع امتداد التحولات في عقد التسعينات من القرن الماضي بظهور أزمات مالية عميقة تمثلت في نزوح الاستثمارات وانخفاض أسعار العملات، تدهور قيم الأسهم والسندات، انخفاض شديد في احتياطات الصرف لأهم العملات الأجنبية¹³.

2) تحديات العولمة على المصارف:

مع الجولة الأخيرة في الأوروغواي سنة 1993 وبداية العمل بأسس المنظمة العالمية للتجارة مع 1995/01/01، أضافت تحرير تجارة الخدمات المالية التي تتضمن العمل المصرفي، وتسارع الأحداث المالية والاقتصادية الدولية خاصة في اندماج المؤسسات وعولمة العمليات وتطوير تكنولوجيات جديدة، أصبح هناك ضرورة لتدويل الصناعات المصرفية التي تطمس الحدود بين الخدمات المصرفية وغير المصرفية كدخول منتجات التأمين من خلال فروع المصارف¹⁴.

1-2) تطورات الجهاز المصرفي الجزائري:

من المفروض أن المصرف لا يمكنه العمل والاستمرار إلا بوجود أعوان اقتصاديين نشيطين كالمؤسسات الاقتصادية من جهة، والمؤسسات الاقتصادية لا يمكن أن تضمن نموها واستمرارها إلا بدعم من جهاز مصرفي فعال من جهة أخرى¹⁵.

⊕ الجهاز المصرفي الجزائري بعد 2003:

جاء الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض الذي أبطل قانون النقد والقرض السابق 90-10 في مادته 142، وجاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي واستجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري، وإعداد المنظومة المصرفية للتكيف مع مقياس العالمية والعولمة. وقد عدل الأمر 03-11 سنة

2010 بالأمر 10-04، حيث جاء هذا الإصلاح بتعريف لبنك الجزائر وتحديد صلاحياته ومهامه، حرصا على استقرار الأسعار وباعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقروض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القروض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف¹⁶.

✚ هيكلية الجهاز المصرفي الجزائري حالياً:

- تتكون المؤسسات المصرفية المعتمدة كمصارف أولية من جملة المصارف:

- البنك الجزائري الخارجي؛
- البنك الوطني الجزائري؛
- القرض الشعبي الجزائري؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- بنك التنمية المحلية؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك؛
- بنك البركة الجزائري
- سيتي بنك - الجزائر (فرع بنك)؛
- المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر؛
- نينتيكيس - الجزائر؛
- سوسيتي جينيرال - الجزائر؛
- البنك العربي - الجزائر (فرع بنك)؛
- بي-ن - بي باريباس - الجزائر؛
- ترست بنك - الجزائر؛
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر؛
- بنك الخليج - الجزائر؛
- فرنسا بنك - الجزائر؛
- كاليون - الجزائر؛
- إتش - إس - بي - سي - الجزائر (فرع بنك)؛
- ومصرف السلام - الجزائر.
- والمؤسسات المصرفية المعتمدة كمؤسسات مالية:
- الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف؛
- الشركة العربية للإيجار المالي؛
- المغاربية للإيجار المالي - الجزائر؛
- وسيتيلام - الجزائر؛
- شركة إعادة التمويل الرهنى؛
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية؛
- وإضافة للبنك الجزائري للتنمية (كوضع خاص).

2-2) الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي:

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي، وترتبط العولمة أيضاً بالنشاط المصرفي بوصفها جزءاً من العولمة الاقتصادية. وقد اتخذت العولمة

المصرفية أبعادا ومضامين جديدة، جعلت المصارف تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة، من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المحققة، والتطلع إلى المستقبل¹⁷.

✦ الآثار العولمة الاقتصادية والمالية على الجهاز المصرفي:

تكمل الآثار العولمة الاقتصادية والمالية على الجهاز المصرفي في عدد النقاط، ومنه نذكر¹⁸:

- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية: حدثت توسعت مساحة ودائرة ونطاق الأعمال المصرفية سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، واتجهت كل المصارف إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل، وينعكس ذلك بوضوح من جهة على هيكل ميزانيات المصارف؛
- تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية: يشمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل (إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وإلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات المصرفية، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء المؤسسات القابضة المصرفية والتوريق (أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية) والإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها (مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية، تمويل عمليات الخصخصة، الاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار...).
- ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل: أصبح العمل المصرفي مع تزايد العولمة يتعرض للمخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو داخلية وأصبح لزاما الاحتياط من المخاطر. فأتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل وأصبح لازما على المصارف الالتزام به كمعيار عالمي؛
- احتدام المنافسة في السوق المصرفية: بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية ومع تزايد العولمة المالية، تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورغواي 1994، وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية:
 - الاتجاه الأول: المنافسة بين المصارف فيما بينها سواء بالسوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية؛
 - الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى؛
 - والاتجاه الثالث: احتدام المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المالية على تقديم خدمات مصرفية لتلبية احتياجات الزبائن.
- والاندماج المصرفي: إن أحد الآثار الاقتصادية للعولمة هو ما حدث من موجة اندماجات مصرفية بين المصارف الكبيرة والصغيرة والمصارف الكبيرة بعضها البعض، فقد أصبحت العملية من كثرتها وسرعتها ظاهرة عالمية، لكن يجب التأكيد أن الاندماج والمزج بين المؤسسات المصرفية في ظل محيط تنافسي لا يرحم.

✦ ومتطلبات إستراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة:

يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى إستراتيجية لمواجهة العولمة المالية لتعظيم الآثار الإيجابية والتقليل من الآثار السلبية إلى أقل درجة ممكنة، وتواجه المصارف في ظل عمليات العولمة تحديات عديدة ومتلاحقة ومتغيرة من يوم لآخر، ونلخص بعضها المرتبط بالجهاز المصرفي في النقاط التالية:

- تنوع الخدمات المصرفية:

على المصارف الجزائرية تنوع الخدمات التي تقدمها لغرض تلبية حاجات ورغبات الزبائن، خاصة¹⁹:

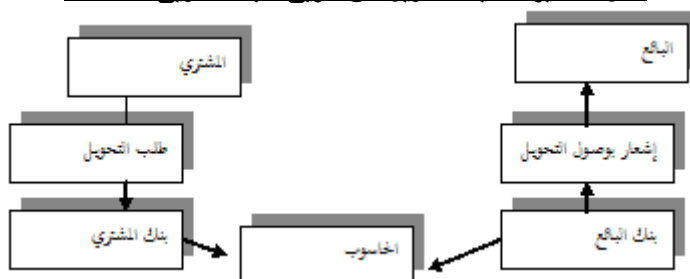
- تسهيل أدوات الدفع المصرفي: صرف وتسوية الشيكات، إجراء تحويلاتها بين مختلف الحسابات، وتحصيل الأوراق التجارية من سفتجة وسند لأمر، وتنفيذ عملية المقاصة بين حسابات تتواجد في مصارف مختلفة في البلد وخارجه؛
- تدعيم القروض المصرفية للعائلات التي تحتاج إلى دعم بطلب قروض متنوعة لتغطية الفارق في مدخلاتها، وتنوع بتنوع الحاجة للأموال في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، ولعل أهمها القروض الاستهلاكية والقروض العقارية؛
- والقروض للمؤسسات الاقتصادية التي هي في حاجة للمصرف لدعم الأغراض الإنتاجية والتسويقية:

1. لتمويل عمليات الاستغلال الجارية بتمويل رأس المال العامل وذلك بغرض الوفاء بمتطلبات التكوين السلعي والاحتياجات النقدية للتشغيل (شراء مواد أولية، بضائع، دفع الأجور والمرتبات، دفع مختلف المصروفات...)
2. وعمليات الاستثمار بتمويل اقتناء الأصول الثابتة اللازمة لمباشرة أو توسعة العمليات الإنتاجية كالأراضي والمباني والآلات والمعدات (إنشاء مشروعات جديدة، توسيعات في مشروعات قائمة، إحلال وتجديد الطاقة الإنتاجية لمشروعات قائمة...)، وعمليات تمويل التجارة الخارجية (لدعم عمليات الاستيراد والتصدير).

- العمل على زيادة تطوير نظام الاتصال والمعلوماتية:

أدت الثورة الرقمية إلى إعادة المواطن إلى مركز الاهتمام، ولم يعد ممكناً أو مسموحاً للمؤسسات بمتابعة العمل وكأن شيئاً لم يحصل، فالمواطن (في العصر الرقمي) استعاد قدرته وقوته وأصبح موضوع التنافس بين الجهات والمؤسسات المختلفة، وأصبحت قوة المؤسسات في العصر الرقمي مرتبطة بقدرتها على تلبية حاجات ورغبات المواطن وليس العكس²⁰. وأصبح تطور المصرف مرهون بتطوير أنظمة الاتصال وضرورة تحسين نظام المعلوماتية الذي يحسن من تقديم خدمات وتوفير معلومات آلياً داخل البلد ومن وإلى الخارج في إطار نظام سويفت²¹ "SWIFT"²² مثل ما يوضحه الشكل:

شكل - سير عملية التحويل عن طريق شبكة تسويق SWIFT



المصدر: بن حمودة محبوب، محاضرات في مقياس «تقنيات مصرفية»، أعمال غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.

وبالتالي، تحقق القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود المعلوماتية وشبكة قوة المعلومات المرتبطة بالحاسبات المتطورة وأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الانترنت التي أصبح لها أثر كبيرة على المؤسسات المصرفية²³.

- الالتزام بمقررات بازل:

بعد الأزمة المالية المخيفة التي عاشها العالم خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وتسببت فيها المصارف، كان لا بد من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل المصارف. وهذا ما حدث بالفعل يوم الأحد الماضي، 12 سبتمبر 2010. وتتلخص التعديلات التي أطلق عليها «قواعد بازل 3» في: إجبار المصارف على زيادة الأموال التي تخصصها (كبند احتياطي) لسد الثغرات المالية، في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، مثلما حدث في أزمة الائتمان الأخيرة. وعادة ما يحدث هذا الشح بسبب الديون الهالكة أو الديون المدومة، وهي الديون التي يفشل أصحابها في سدادها للمصارف، ومن ثم يتحمل المصرف خسائرها. وحسب القوانين السارية حاليا، فإن على المصارف تخصيص نسبة 2 % فقط من إجمالي القروض كأموال احتياطية لتعويض هذه الخسارة، لكن قوانين بازل الجديدة رفعت هذه النسبة بأكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى 7 %. كما شجعت «لجنة بازل للرقابة المصرفية» المصارف الكبيرة على الاحتفاظ باحتياطيات أكبر من نسبة الـ 7 %، لأن انهيار مثل هذه المصارف يمكن أن يدمر النظام المالي بأكمله، لكن اللجنة لم تحدد بعد النسبة الإضافية التي تتوقع المصارف الكبيرة أن تلتزم بها²⁴.

- العمل على زيادة القدرة التنافسية للمصارف الجزائرية:

لا تتحقق القدرة التنافسية في المصارف إلا بإدراج الوسائل الالكترونية ومعلوماتية الاتصالات، ففي تحد واضح للصناعة المصرفية، قال Bill Gates أن المصارف ديناصورات ستواجه الانقراض، إذ أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات وشبكات الأعمال قد اتحدت لتحل محل الأعمال والنشاطات التي نحتاج إلى كثافة عمالية في المؤسسات الإنتاجية والخدمية. فانفتاح السوق المصرفية على الأسواق العالمية أمر قادم ولا مفر منه، وسيضع هذا الانفتاح المصارف في مواجهة غير مسبوقة مع مؤسسات أكبر حجما، وأكثر خبرة، وقدرتها على أن تضع أمام الزبائن خيارات لا متناهية من الخدمات المالية ومزوديهما. وإن مواجهة تحدي المنافسة يفرض على المصارف التركيز على زيادة قدرتها التنافسية من خلال إعادة تنظيم منتجاتها، وقنوات تقديمها لمواجهة سوق تنصف بالديناميكية²⁵.

وعليه، فالمؤسسات المصرفية الجزائرية مطالبة أكثر من أي وقت مضى أن تعمل على تحسين قدرتها التنافسية، وذلك من خلال الآليات والعوامل التالية:

- تحديد القواعد الاحترازية للمصارف وضمان مصداقيتها عن طريق إلزامها بتكوين احتياطات وضع آليات لتقدير المخاطر؛
- التحول إلى المصارف الشاملة ذات الخدمات المتنوعة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المالية العالمية، بحيث يتطلب تنويع الخدمات وتحسين جودتها ودقة المعاملات وسريتها وانتشار الفروع على المستوى الوطني وسرعة أداء الخدمات وحسن معاملة الزبائن؛
- الاستعداد والإعداد الجيد للدخول في التعامل بقوة مع التغيرات المصرفية ومحاولة ابتكار أساليب فنية وإدارية التي تمكن من تخفيض درجة المخاطرة؛
- تقوية قاعدة رأس مال المصارف؛
- والبحث عن عمليات اندماج مصرفي لتصل إلى حجم كبير يجعلها قادرة على المنافسة.

- وأهمية الاندماج المصرفي في المصارف الجزائرية:

يعبر الاندماج المصرفي عن الاتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي الدمج إلى زوال كل المصارف المشاركة في تلك العملية وظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة، وزوال أحد المصارف من الناحية القانونية وضمه إلى المصرف الدامج الذي يمتلك كافة حقوق المصرف المدمج ويلتزم بكافة التزاماته قبل الغير، وقد يكون الدمج جزئيا من خلال تملك حصص مؤثرة من أسهم الملكية للمصارف²⁶.

يلاحظ أن الاندماج المصرفي بين المصارف الصغيرة لتوسيع نطاق المصارف وأحجام معاملاتها اتجاه مساعد وضروري في زيادة القدرة التنافسية للمصارف الجزائرية بحيث يؤدي إلى زيادة رأس المال المصارف وزيادة حجم الاستثمارات، ووجود وفورات حجم وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمصارف الجزائرية²⁷:

- تقوية شبكة المعلومات المصرفية ووضعها في صورة متكاملة وتكاملية محليا وعالميا؛
- تنمية مهارات العاملين بالمصارف بإعداد الإطارات المصرفية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة وأداءهم في مجال استيعاب المستجندات والمستحدثات والاستعانة بالخبرات الأجنبية في المجال؛
- تطهير محافظ المصارف بإعادة رسملة محافظها لتقوية مواردها المالية من أجل تحقيق مستويات ملائمة في كفاية رأس المال تتماشى مع المستويات والمعايير الدولي²⁸؛
- تقوية دور البنك المركزي من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية على الجهاز المصرفي؛
- العمل بشكل مستمر على أن تقوم المصارف الجزائرية بتقديم الخدمات المصرفية دائما بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية وبسعر تنافسي وفي أقل وقت ممكن؛
- ومحاولة السعي إلى إقامة سوق مصرفية فعالة تستجيب للتغيرات الاقتصادية الحالية تواجه تحديات العولمة.

خاتمة:

إن الاعتراف بأهمية الجهاز المصرفي من خلال الدور الذي يلعبه في دفع عجلة التنمية ومساهمة في الاستقرار النقدي والاقتصادي للبلاد إذ تحتاج الدول إلى نظام مصرفي يتجاوز حدود وظائفه التقليدية. ففي ظل التحولات الجارية والعولمة المفروضة وتدهور وضعية المصارف الجزائرية، تعرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (العمومية والخاصة) صعوبات في الحصول على تمويل مصرفي لائق (للاستغلال، للاستثمار، للتجارة الخارجية...) نظراً لعدم تأقلم الجهاز المصرفي الجزائري مع الإصلاحات الاقتصادية والمالية الجارية والتأخر في تطبيق عدد من تقنيات التمويل المقننة منذ عدة سنوات.

ل للوصول إلى هذه الأهداف المنشودة نوصي بالآتي:

- ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات المصرفية لمسايرة الإصلاحات الاقتصادية استعدادا للاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- التأكيد على وجود سلطة نقدية قوية لاسيما الإشراف والرقابة على الائتمان والمصارف؛

- مراعاة التدرج في الإصلاح المصرفي عبر مراحل؛
- تحديث وعصرية نظم الدفع واستخدام الصيرفة الإلكترونية؛
- نشر الوعي المصرفي؛
- تأهيل العنصر البشري؛
- تبني فلسفة التسويق المصرفي بتوسيع مزيج التسويق الخدماتي للمصارف العمومية؛
- ومواكبة المعايير المصرفية الدولية وتبني إدارة الجودة الشاملة في المصارف.

الهوامش والمراجع:

- 1 عبد القادر نبال، «منطلقات العولمة: أهدافها وآلياتها، أثارها الاقتصادية والاجتماعية»، تاريخ الموضوع: 2012/05/12
http://www.kobayat.org/data/documents/arab_awlamat/awlamat23_oct2004/mountalakat_awlamat.htm
- 2 عبد المجيد راشد، «آليات نظام العولمة»، تاريخ الموضوع: 2010/07/12
[http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/642.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/642.htm)
- 3 محسن أحمد الخضيرى، «مفهوم العولمة المصرفية»، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 222.
- 4 بن عبد العزيز فطيمة & تيميزار أحمد، «تعامل البنوك الجزائرية مع المؤسسات الاقتصادية: قراءة اقتصادية وقانونية لتطور فلسفة الإصلاح الاقتصادي»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الوطني حول «المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية»، معهد العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير & معهد العلوم القانونية، المركز الجامعي بشار، أيام 24-25 أبريل 2006.
- 5 مبارك عامر بقره، «مفهوم العولمة ونشأتها»، تاريخ الموضوع: 2011/05/07
<http://www.saaid.net/Doat/mubarak/5.htm>
- 6 عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، «العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف- نظرة شمولية»، مداخلة مقدمة في ملتقى حول «المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات»، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة حسية بن بوعلي بالشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.
- 7 مقال، «العولمة الاقتصادية»، تاريخ الموضوع: 2005/05/03
<http://www.meshkat.net/node/23090>
- 8 ROLANDE Luc Bernette, «Principes de techniques Bancaires», ed. Dunod, Paris, 2001, p. 141.
- 9 DE BOISSIEU Christian, «Mutations de l'économie mondiale», ed. Economica, Paris, 2000, pp. 5-8.
- 10 المرجع السابق ل بن عبد العزيز فطيمة & تيميزار أحمد.
- 11 سوم إبراهيم، «تحديث التسويق المصرفي في الجزائر وفق المعايير الدولية»، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (فرع نقود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009، ص ص 163-164.
- 12 مقال، «مظاهر العولمة»، تاريخ الموضوع: 2012/05/07
<http://www.startimes.com/f.aspx?t=30660252>
- 13 بن عبد العزيز فطيمة، «محاضرات في النقود والمالية والمصارف»، مطبوعة غير منشورة، محاضرات موجهة لطلبة التدرج والدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة سعد دحلب البليدة، 2012، ص 65.

- 14 المرجع السابق ل بن عبد العزيز فطيمة & تيميزار أحمد.
- 15 المرجع السابق ل بن عبد العزيز فطيمة، «محاضرات في النقود والمالية والمصارف»، ص 91.
- 16 هبال عادل، «إشكالية القروض المصرفية المتعثرة: دراسة حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص 141-142.
- 17 المرجع السابق ل عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل.
- 18 إضاءات، «العولمة المصرفية»، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ديسمبر 2010،
- <http://www.kibs.edu.kw/pdf-doc/publications/Edaat/BankingGlobalization.pdf>
- 19 المرجع السابق ل بن حمودة محبوب، محاضرات في مقياس «تقنيات مصرفية».
- 20 محمود عنبر، «الأمن الرقمي في عصر المعرفة»، تاريخ الموضوع: 2011/02/26،
- <http://kassioun.org/index.php?mode=archeivebody&id=207932>
- 21 بن حمودة محبوب، محاضرات في مقياس «تقنيات مصرفية»، أعمال غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- 22 Society for World Interbank Telecommunication.
- 23 قريشي الجموعي، «قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 54.
- 24 تشيكو عبد القادر، «انسجام الإصلاحات المصرفية في الجزائر مع الاتجاهات العالمية»، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (فرع نقود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص ص 81-82.
- 25 شاكر تركي إسماعيل، «التسويق المصرفي الإلكتروني والقدرة التنافسية للمصارف الأردنية: إن المصارف ديناصورات تواجه الانقراض»، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الخامس بعنوان، «نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية»، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، عمان، 04 و 05 جويلية 2007.
- 26 مقال، «الاندماج المصرفي»، تاريخ الموضوع: 2007/01/05،
- <http://www.hrm-group.net/vb/showthread.php?t=3772>
- 27 بوزعرور عمار & دراوسي مسعود، «الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية- حالة الجزائر»، مداخلة مقدمة في ملتقى حول «المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- واقع وتحديات»، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.
- 28 رابحي مراد، «الجهاز المصرفي الجزائري: واقع وآفاق»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 229.